

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المجمعة
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٢
وتقدير الفحص المحدود عليها

حازم حسَن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٠٢ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠ (٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١)
 تليفكس: ٢٠٢ ٣٦ ٢٣ ٠٥ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ (٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥)
 البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
 صندوق بريد رقم ٤٨ الامارات

منتفعات الاهرام
 كيلو ٢٢ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى
 الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
 كود بريدي: ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - في ٢١ مارس ٢٠١٢ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تتمكن من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم يتمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت انتباه ومع عدم اعتبار ما يلي تحفظاً

- ١ - كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٢٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة و القضية لأن منظورة أمام هيئة المفوضين والتي قررت تأجيل الدعوى إلى جلسة ٥ يوليو ٢٠١٢ لاستكمال باقي مستندات الدعوى و ما تزال الدعوى منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وطبقاً لرأى المستشار القانوني للشركة الصادر في ٢٩ إبريل ٢٠١٢ فإنه من غير الممكن التنبؤ بما سينتهي إليه تقرير هيئة مفوضي الدولة في هذا النزاع وكذلك الرأي الذي ستحكم به المحكمة. ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من أثار سلبية على اقتصاديات الشركة ومركزها المالي .

٢- كما هو مبين تفصيلا في الإيضاح رقم (٢٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، علماً بأن تكلفة الإعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ مارس ٢٠١٢ مبلغ وقدره ٦٨,٢٠٢ مليون جنيه مصرى تقريباً ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة وال الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني ، هذا ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن بالإضافة إلى ما سبق تبحث الشركة حالياً اللجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة والهيئة العامة للتنمية السياحية وطبقاً لرأى المستشار القانوني للشركة الصادر في ٢٩ إبريل ٢٠١٢ إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .

هشام جمال الدين إبراهيم الافندى
سجل مرافق الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٠)
حازم حسن KPMG

القاهرة في ١٥ مايو ٢٠١٢



الشركة المصرية للمطبعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

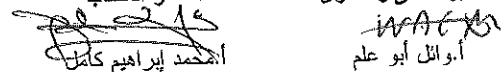
الميزانية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
في ٣١ مارس ٢٠١٢

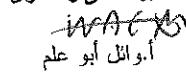
<u>٢٠١١/١٢/٢١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	اضاح رقم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٤٧ ٤٨٨ ٦١٧	٢٤٥ ٧٠٠ ٧٦١	(٤ ، ٢-٣)
١١٨ ٢٥٦ ٩٥٦	١١٦ ٤١٧ ٢٠٠	(٥ ، ٣-٢)
٥ ٢٧٤ ٩٢٦	٥ ١٠٨ ٢٧٦	(٦)
٦٨ ١٦٢ ١٠٣	٥١ ٦١٣ ٠٢٤	(٨ ، ٧-٣)
١٣٦١ ٤٢١	١ ٤١١ ٨٣٨	(٢-٢٥ ، ١٨-٣)
<u>٤٤٠ ٥٤٤ ٠٢٣</u>	<u>٤٢٠ ٢٥١ ٩٩</u>	
٤٨٣ ٣٥٧ ٣٨٤	٤٨٩ ٤١٤ ٢٥٩	(٧ ، ٥-٣)
١ ٢٦٢ ١٣٠	١ ٦٠٥ ٩٠٠	(٤-٣)
٣١٦ ٥٠٠ ١٤٣	٣٤٥ ٨٠٠ ٠٠٠	(٨ ، ٧-٣)
١٣ ٤١ ٨٥٤	١٤ ١٦٤ ٦٩٦	(٩)
٩٩ ٤٣٥ ٩٦٨	٩٤ ٦٤٦ ٨٢١	(١١)
١٠٠ ٥٥١ ٦٩١	٩٣ ٠٥٣ ٤٣٢	(١٠)
<u>١٠١٣ ٦٩٩ ١٧٠</u>	<u>١٠٣٨ ٦٨٥ ١١٣</u>	
١٠ ٤٩١ ٠٠٠	١١ ٣٩٨ ٧٩٤	(١٢ ، ١١-٣)
٢ ٧٦٥ ٠٤٢	٣ ٤٢٧ ٨٤٨	(١٨-٣)
٣٨ ٣١٦ ٥٥٢	٣٨ ١٦٨ ٨٩٦	(١٢)
٨٦ ١٨١ ٦٣٧	٩٥ ٣١٨ ٩٨٨	(١٤ ، ١٢-٣)
١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	١٤ ٥٦٢ ٧٧٥	(١-١٥)
١٠٧ ٩٣١ ٦١١	١٠٧ ٢٧٧ ٦٩٦	(٦-٣)
<u>٢٦٠ ٠٣١ ٩١٨</u>	<u>٢٧٠ ١٥٤ ٩٩٧</u>	
<u>٧٥٣ ٦٦٧ ٢٥٢</u>	<u>٧٦٨ ٥٣٠ ١١٦</u>	
<u>١١٩٤ ٢١١ ٢٧٥</u>	<u>١١٨٨ ٧٨١ ٢١٥</u>	
١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٦)
١٣٠ ٨٩٢ ٥٤١	١٣٠ ٨٩٢ ٥٤١	(٢٦)
(٢٦٨ ٦٥٥ ٤٦١)	(٢٦٩ ٠٨٨ ٨٤٤)	
(٤٣٣ ٣٨٣)	(٣ ٥٢٤ ٠٦٦)	
٩١١ ٨٠٣ ٦٩٧	٩٠٨ ٢٧٩ ٦٣١	
٦٥ ٩٧١ ١٥٦	٦٣ ٩٨٧ ٨٥١	(٢٢)
٩٧٧ ٧٧٤ ٨٥٣	٩٧٢ ٢٦٧ ٤٨٢	
<u>٢١٦ ٠٣٧ ٥٦٧</u>	<u>٢١٦ ٣٩٦ ٦٧٠</u>	(٣-٧)
<u>٣٩٨ ٨٥٥</u>	<u>١١٧ ٠٦٣</u>	(٢-١٥)
<u>٢١٦ ٤٣٦ ٤٢٢</u>	<u>٢١٦ ٥١٣ ٧٣٣</u>	
<u>١١٩٤ ٢١١ ٢٧٥</u>	<u>١١٨٨ ٧٨١ ٢١٥</u>	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٨) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتترافق معها.

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور / سمير مكارى

العضو المنتدب

أحمد إبراهيم كامل

المدير المالي والأداري

أوائل أبو علم

تقرير الفحص المحدود "مرفق" ،،

الأصول طويلة الأجل
أصول ثابتة (بالصافي)
مشروعات تحت التنفيذ
حقوق استغلال علامات تجارية
عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
أصول ضريبية مؤجلة (بالصافي)
مجموع الأصول طويلة الأجل
الأصول المتداولة

أعمال تحت التنفيذ
مخزون
عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
مدينون متوعون وأرصدة مدينة أخرى
استثمارات في آذون الخزانة
النقدية بالصناديق والبنوك
مجموع الأصول المتداولة

الالتزامات المتداولة
مخصص المطالبات
ضريبة الدخل
دفعات مقدمة من عملاء
دائنون متوعون وأرصدة دائنة أخرى
مستحقات لهيئة التنمية السياحية (استحق خلال عام)
التكاليف التقديرية لتنمية الأراضي الصناعية
مجموع الالتزامات المتداولة
رأس المال العامل
(أجمالي) المستشار

ويتم تمويله على النحو التالي:
حقوق الملكية

رأس المال المصدر والمدفوع
احتياطي قانوني
خسائر مرحلة
صافي خسائر الفترة / العام
حقوق مساهمي الشركة القابضة
حقوق الأقلية
أجمالي حقوق الملكية
الالتزامات طويلة الأجل

دائنون شراء أراضي
مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل
أجمالي الالتزامات طويلة الأجل
أجمالي حقوق الملكية والإلتزامات طويلة الأجل

الشركة المصرية للمجتمعات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٢

الفترة المالية	الفترة المالية	إضاح رقم	
٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١١/٣/٣١	٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٢/٣/٣١		
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
٣٢٥٧٣٥	٢٦٦٧٣٤١	(١/١٨، ١٤-٣)	إيرادات النشاط
٢٦٩٣٩٧٣	٣٩٩٠٣٩٢	(٢/١٨، ١٤-٣)	إيرادات خدمات مؤداة
<u>٥٨٩٩٧٨</u>	<u>٦٦٥٧٧٣٣</u>		أجمالي الإيرادات
			<u>بخصوص:</u>
(١٧٤١٧٦٥)	(٢٢٣٩٦٧٤)	(١٩، ١٥-٣)	تكاليف المبيعات
(٢٦٥٨٨٦)	(٣٦٦١٦٨٨)	(١٥-٣)	تكاليف تشغيل الخدمات المولدة
(٢٩٦٠٣٤٠)	(٤٢١٤٥٧٨)	(٤، ٢-٣)	أصول أصول التشغيل
(١٤٠٨٢٨٣)	(٣٤٥٨٢٠٧)		مجمل أرباح (خسارة) النشاط
<u>٣٩٧٩٧٧</u>	<u>٤١٧٣٥٥</u>		إيرادات تشغيل أخرى
<u>(١٠١٠٣٠٦)</u>	<u>(٣٤٤٠٨٥٢)</u>		
			<u>(بخصوص) يضاف:</u>
١٦٩٤٨٦٥	٩٥٣٣٨٠	(٢/١٨، ١٤-٣)	صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة
(١٥٧٤٩٧٣)	(٨٠٧١٤٨)	(١٥-٣)	مصاريفات بيعية و تسويقية
(٦٣٦٢٦٦٠)	(٥٦٢٨٢١٢)	(٢٠، ١٥-٣)	مصاريفات إدارية و عمومية
(٧٠٨٩٧٣)	(٧٥٠٢٠١)	(٤، ٢-٣)	إملاك أصول ثابتة
(١٧٧٢٨)	(٩٩١١)		مصاريف بنكية
-	(١٤٣٦١٤٨)		الاضمحلال في أرصدة العملاء
-	(٩٠٧٧٩٤)	(١٢)	مخصص مطالبات مكونة
<u>(٧٩٨٤٧٧٥)</u>	<u>(١١٦٢٦٨٨٦)</u>		الخسائر الناتجة من التشغيل
<u>٥٤٤٩٧٩٩</u>	<u>٦٥١٢٨٨٩</u>	<u>(٢١)</u>	فوائد دائنة
<u>٣٦٩٩٢٥٣</u>	<u>٢١٩٠٦</u>		فروق عملة
<u>٩١٤٩٠٥٢</u>	<u>٦٧٣١٩٠٥</u>		التكاليف التمويلية (بالصافي)
<u>١١٦٤٢٧٧</u>	<u>(٤٨٩٤٩٨١)</u>		صافي (خسارة) ربح الفترة قبل ضريبة الدخل
-	(٦٦٢٨٠٧)	(١٨-٣)	ضريبة الدخل الحالية
<u>٩٧١٢٤</u>	<u>٥٠٤١٧</u>	<u>(١٨-٣)</u>	الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنهاالتزام
<u>١٢٦١٤٠١</u>	<u>(٥٥٠٧٢٧١)</u>		صافي (خسارة) ربح الفترة بعد الضريبة
٤١٩٢٦٥٢	(٣٥٢٤٠٦٦)		نصيب مساهمي الشركة القابضة في (خسائر) ربح الفترة
(٢٩٣١٢٥١)	(١٩٨٣٣٠٥)	(٢٢)	نصيب الأقلية في خسارة الفترة للشركة التابعة
<u>١٢٦١٤٠١</u>	<u>(٥٥٠٧٢٧١)</u>		النصيب الأساسي للسهم في (خسارة) ربح الفترة (جنيه / سهم)
<u>٦٠٠٤</u>	<u>(٠٠٠٣٤)</u>	<u>(١٧)</u>	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٨) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمتحدة السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

فاتحة التغير في حقوق الملكية المدجدة للشركة وشركتها التابعة
 عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٢

رأس المال	إحتياطي المقفع	إحتياطي القانوني	إحتياطي الخسائر	صافي خسائر الفترة العام	حقوق الاكتتاب الافتراضية	الإجمالي
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	صافي خسائر الفترة العام	حقوق الاكتتاب الافتراضية	الإجمالي
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	صافي خسائر الفترة العام	حقوق الاكتتاب الافتراضية	الإجمالي
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠	١٣٠٣٦٠٤١٧	٧٢٩٧٥٥١٨	٩٨٥٢١٢٥٩٨
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٣٥٩٥١٨٧	٣٥٩٥١٨٧	-
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٣٥٩٥١٨٧	٣٥٩٥١٨٧	-
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٥٣١٥٧٤	٥٣١٥٧٤	-
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٤٣٣٣٨٣	٤٣٣٣٨٣	-
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٦٥٩٧١١٥٦	٦٥٩٧١١٥٦	-
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٢٦٨٦٦٥٥٥	٢٦٨٦٦٥٥٥	-
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٤٣٣٣٨٣	٤٣٣٣٨٣	-
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٤٣٣٣٨٣	٤٣٣٣٨٣	-
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٢٠١١٣١	٢٠١١٣١	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٦٥٧٧٨٤	٦٥٧٧٨٤	المحول إلى الخسائر المرتبطة بالمحول إلى الاحتياطي القانوني
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٥٣١٥٧٤	٥٣١٥٧٤	صافي خسائر العام
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٣٥٩٥٠	٣٥٩٥٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٢
١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	١٣٠٣٦٠٤١٧	٥٧٢٣٦٧٤٨٢	٥٧٢٣٦٧٤٨٢	تضير الأوضاعات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٨) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتفتر

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ مارس ٢٠١٢

الفترة المالية	الفترة المالية	ايضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٢٠١١/١ من	٢٠١٢/١ من		صافي (خسارة) ربح الفترة قبل ضريبة الدخل
٢٠١١/٣١ حتى	٢٠١٢/٣١ حتى		تسويات لمطابقة صافي الخسارة لصافي الأموال الناتجة من أنشطة التشغيل
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
١٦٤٢٧٧	(٤٨٩٤٩٨١)	(٤)	إهلاك الأصول الثابتة
٢٦٦٩٣١٢	٤٩٦٤٧٧٩		إستهلاك حقوق استغل علامات تجارية
١٦٦٦٥٠	١٦٦٦٥٠		الانخفاض في رصيد العملاء
-	١٤٣٦١٤٨		مخصص مطالبات مكونة
-	٩٠٧٧٩٤		عائد أدون خزانة
-	(٣٦٢٦١٨٧)		
٥٠٠٠٢٣٩	(١٠٤٥٧٩٧)		
(١٦٤٦١٥٠٩)	(١٤٠٨٧٧٩٧)		التغير في العمالة (بالصافي)
٣٥٣٧٥	(٣٤٣٧٧٠)		التغير في المخزون
(٤١٧٥٢٦٨)	(٨١٠٦٨٧)		التغير في مدینون وأرصدة مدينة أخرى
(١٢٢٦١١٤)	(٦٠٥٦٨٧٥)		التغير في أعمال تحت التنفيذ
٣٦٤٢٦٩	(٢٠٤١٥٦)		التغير في الدفعات المقدمة من العملاء
١٢٩٩١٩١٩	٩١٣٧٣٥١		التغير في الدائون وأرصدة دائنة أخرى
(٣٢٢٧٢٤٩)	(٦٥٣٩١٥)		التغير في التكاليف التقديرية لتنمية أراضي مباعة
(٩٦٧٤٠٤١)	(٩٠٢٤٠)		التغير في مستحقات هيئة التنمية السياحية
(٢١٩٨٧٩٤)	-	(١١)	المستخدم من مخصص المطالبات المتوقعة
(٢٩٦١٦١٧٣)	(١٤١٥٥٨٨٢)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٩٢٠٠٧٤٧)	(١٢٢٧١٦٧)	(٥٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ وأستثمارات عقارية
-	٤٧٨٩١٤٧		مدفوعات شراء إستثمارات في أدون الخزانة
-	٣٣١٤٠٣٢		مقبوضات عائد الاستثمار في أدون الخزانة
(٩٢٠٠٧٤٧)	٦٧٦٦٠١٢		صافي النقديه (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٣٨٨١٦٩٢٠)	(٧٣٨٩٨٧٤)		صافي النقديه وما في حكمها المستخدمة خلال الفترة
(١٩٣٩٤٩٨)	(١٠٨٣٨٥)		فروق تقييم الأرصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
٢٧٣٧٦٧٣٨٩	١٠٠٥٥١٦٩١		رصيد النقديه وما في حكمها في أول المدة
٢٢٣٠١٠٩٧١	٩٣٠٥٣٤٤٢	(١٠)	رصيد النقديه وما في حكمها في نهاية المدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٢٨) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**إيضاحات متممة لقوائم المالية المجمعة
عن الفترة المالية من أول يناير ٢٠١٢ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٢**

**١ - نبذة عن الشركة
(أ) عام**

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجاري تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في ٤ أشارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ الدكتور/ سمير مكارى - عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / محمد إبراهيم كامل أبو العيون (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٥).

(ب) غرض الشركة

١- الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمراني سياحي سكني متكملاً بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تبيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحي والطرق تمهدًا لتنميصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير.

ب- شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة في مطاعم وكافيتريات ونادي صحي ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنس وجولف وإسكواش ، صالة ترفيهية وديسكو وصالات اجتماعات وأفراح وملعب وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهي ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجمعي أنواعها. وتمتلك الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٦٩,٣٨ % من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوائم

تم اتباع نفس السياسات والاسس المحاسبية الموضحة أدناه مقارنة بأحدث قوائم مالية سنوية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأسس التكلفة التاريخية.

ج- عمليات التعامل وعملية العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيمة الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤-٢ مبادئ تجميع القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة

تضمن القوائم المالية المجموعة المرفقة الأصول والالتزامات ونتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية وكافة الشركات التابعة لها والتي تسمى "المجموعة" والتي تسيطر عليها الشركة الأم وأسس إعداد القوائم المالية المجموعة كما يلي:

- تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة.
- حقوق الأقلية من صافي حقوق الملكية ومن نتائج أعمال الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم تم فصلها في بند منفصل بالقوائم المالية المجموعة وقد تم إحتساب نسبة حقوق الأقلية في أصول والالتزامات الشركات التابعة عند الإقتاء.
- تكلفة الإقتاء تم تبويبها بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات المملوكة في تاريخ الإقتاء وهي مساوية لقيمة الدفترية وفي حدود نسبة الشركة الأم التي تم الحصول عليها في ذلك التاريخ.

٤-٣ أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية وهي ذات السياسات المطبقة بأحدث قوائم مالية سنوية تم إصدارها.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة وقت التعامل ، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.

كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

٤-٤ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٢-٣ ج) وخسائر الأضلال (٣-١). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتاء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكاليف الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتاؤها من أجله ، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بند الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

بـ- التكاليف اللاحقة على الاقناع

تتضمن التكاليف الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية لاتفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقيمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

جـ- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأرضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لذلك الأصول:-

من ٣٠ - ٥٠ سنة	مباني
١٠ سنوات	الآلات ومعدات
١٦ سنة	أثاث ومجروشات
٥ سنوات	وسائل نقل وانتقال
٥ سنوات	أجهزة الكمبيوتر
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>	
٣٠ سنة	أعمال إنشائية
١٠ سنوات	أعمال ميكانيكية
٣٠ سنة	خزان المياه
٣٠ سنة	المخازن
١٠ سنوات	الشبكات والمرافق
٦-١٠ سنوات	أثاث وتجهيزات فندقية
٥ سنوات	أعمال التكييف والمحولات ولوح الكهرباء
١٠ سنوات	المصاعد
١٠ سنوات	المطابخ ومهام التشغيل
٥ سنوات	شبكات الاتصال والانترنت

٣-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكاليف كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالة التي يتم تشغيله بها و في الغرض الذي أفتى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم افتتاحها من أجله. ويتم تقدير المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الإضمحلال - إن وجدت (إيضاح ١٠-٣).

٤-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكاليف الدفترية للإنفاق ومصروفات البيع ويتم تعديل المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكاليف كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٥-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى : يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتحتوى على كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المربع من حساب التكاليف الفعلية، وتحتوى على قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل.

٦-٣ التكفة التقديرية لتنمية الأرضي المباعة

القياس الأولى : تثبت مبدئياً قيمة التكفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفق أراضي كل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكفة الفعلية لـ (٥٠٪) وذلك للوصول لباقي تكفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية الإجمالي التكفة التقديرية المعدة سنوياً بمعرفة الإداره الفنية لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعتمدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل .

٧-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقدرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال (إيضاً ١٠٪) ، ويتم قياس العملاء طويلاً الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى .

٨-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة .

٩-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكتشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة .

١٠-٣ الأضمحلال

أ- الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مضمحل إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقررة لهذا الأصل .
- يتم حساب خسارة الأضمحلال المتعلقة باصل مالي تم قياسها بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقررة مخصوصة بسعر الفائدة الفعلى .
- يتم اختبار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل وبالنسبة للأصول المالية الأخرى يتم إجراء الاختبار على مستوى المجموعات التي تشتراك في خصائص خطر الإنفصال .
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الأضمحلال عند حدوثها بقائمة الدخل .
- يتم رد خسائر الأضمحلال إذا ما أمكن ربط الرد بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل .

ب- الأصول غير المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول الشركة بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد إذا ما كان هناك أي مؤشر على إضمحلال تلك الأصول . في حالة وجود أي مؤشر على الأضمحلال فيتم تقدير القيمة الأستردادية للأصل .
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به تزيد عن قيمته الأستردادية . تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مسلطة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول . ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في قائمة الدخل .

- تتمثل القيمة الأستردادية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر . يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس تقييم السوق المحلي لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل .

يتم رد أثر خسائر الأضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الاستردادية، ويتم الرد في حدود القيمة الدفترية للأصل والتي يتم تحديدها بعد خصم عبء الإهلاك أو الاستهلاك الذي كان يتعين خصمه إذا لم يتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال وبحيث لازيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية.

١١-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائماً أو مستند عليه من الظروف المحطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٢-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

سيتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٣-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهem العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٤-٣ تحفة الباراد

بيانات النشاط

يتحقق الإيراد بالنسبة لمبيعات الأراضي بالتقسيط وفقاً لشروط التعاقد وبعد التسليم للعميل والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

الإمدادات التوزيعات

بيان إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

أبراد الفوائد

يتم إثبات القوائد الدائنة وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٥- المصروفات

يتم إثبات المتصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٦-٣ تكاليف تمويلية (بالصافي)

يتضمن بند صافي تكاليف تمويلية على الفوائد المدينة والفوائد الدائنة على الأموال المستثمرة بالإضافة إلى فروق العملات الأجنبية.

١٧-٤ مصروف الفوائد

يتم إثبات مصروفات الفوائد المتعلقة بالقروض بقائمة الدخل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

١٨-٣ ضرائب الدخل

تشمل ضرائب الدخل على الأرباح والخسائر للسنة الضريبية الحالية والموجلة. يتم الاعتراف بضرائب الدخل بقائمة الدخل فيما عدا الضرائب المتعلقة ببنود مثبتة مباشرة في حقوق المساهمين، ففي هذه الحالة يتم إثباتها ضمن حقوق المساهمين.

تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الضريبي للسنة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية وأي تسوية لضريبة مستحقة عن سنوات سابقة.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الميزانية أخذًا في الإعتبار الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض القوائم المالية والبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. يتم قياس قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ الميزانية.

يتم إثبات أصل ضريبي مؤجل عندما يكون هناك إمكانية تتحقق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنفاق بهذا الأصل. يتم مراجعة الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية و يتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

١٩-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشترى كأسهم خزانة ويتم عرضها مخصوصة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٠-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢١-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في رأس مال الشركة على المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٢-٣ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة وبنفس أسس التعامل مع الغير.

يتحقق بذلك الاصول المذكورة (بالصلفي) الشاهر يقائمة المديريات المجمعية في ١٣١ مليون ٢٠١٢ فقيهاً يلي:-

تتضمن الأصول مملكة مصرية بلغت تكاليفها في ٣١ مارس ٢٠١٢ مليون ٤٨٤٥٥٠ جنية مصرى وتمثل في الآتى:

٣٧٧٤٦٣٧
٧٣٤٦١٦٣
٢٠١٦٣
٦٣٦١٦٣
٨٣٦١٦٣
٥٥٥٦١٦٣
٦٣٦١٦٣

٥- مشاريعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشاريعات تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلى:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	<u>شركة سهل حشيش</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>أراضى</u>
١٠٤ ١١٧ ٦٩٢	١٠٤ ١١٧ ٦٩٢	توريد أثاث الشقق الفندقية
١٠٣٨ ٢٠٢	-	أعمال شبكات الانترنت
٢٨٣ ١٠٤	-	مقاولين دفعات مقدمة
١٣١٦ ٩٢٤	٣٢٧ ٩٠٣	<u>الشركة المصرية للمنتجعات السياحية</u>
٨٠٦٧ ٠٦٩	٨ ٢٤٨ ١٢٢	شبكة الكهرباء
٦٦٠ ٨٣٧	٦٦٠ ٨٣٧	مد شبكات
٢٧٧٣ ١٢٨	٣٠٦٢ ٦٤٦	دفعات مقدمة لمقاولين ووردين
<u>١١٨ ٢٥٦ ٩٥٦</u>	<u>١١٦ ٤١٧ ٢٠٠</u>	

- تدرج المشروعات تحت التنفيذ كأصول ثابتة عند إتمام تنفيذها.

٦- حقوق استغلال علامات تجارية

يتمثل حقوق استغلال علامات تجارية في قيمة المستحق لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة لقاء حق استغلال أسمها التجاري في أعمال الترويج والدعائية بمعرفة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية لمدة تبلغ ٩ سنوات تبدأ من شهر نوفمبر ٢٠١٠ بقيمة أجمالية تبلغ ستة ملايين جنيه مصرى تستحق السداد على ثلاثة أقساط سنوية تبدأ من تاريخ التعاقد وذلك لصالح مشروع الشركة المعترض تنفيذه بالمرحلة الثانية بالأرض المخصصة للشركة بمنطقة سهل حشيش ، ويتم استهلاك القيمة على قائمة الدخل ضمن مصروفات بيعيه وتسويقه . وفيما يلى بيان بالرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٢ :

<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٢/١/١</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>رصيد أول المدة في</u>
٥ ٢٧٤ ٩٢٦	<u>٢٠١٢/١/١</u>
(١٦٦ ٦٥٠)	<u>يخصم : المستهلك خلال العام ضمن مصروفات البيع والتوزيع</u>
<u>٥ ١٠٨ ٢٧٦</u>	<u>٢٠١٢</u> <u>٣١ مارس</u>

٧- أعمال تحت التنفيذ

وتنتمي التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلى:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	<u>١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد</u>
٢٨ ٢١٨ ٦٢٣	٢٨ ٤٤٤ ٠٢٠	<u>٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة لمساحة ٢٨ ٣١٢ ٢٩٦ متر مربع</u>
١٥٠ ٨٩٦ ٥٢٩	١٥٥ ٧٤٣ ٥٦٥	
٢٩٩ ٢١٥ ٥٨٨	٢٩٩ ٦٥٣ ٩٥	<u>٤-٧ تكلفة إنشاء مشروع صواري</u>
٥ ٠٢٦ ٦٤٤	٥ ٥٧٣ ٥٧٩	
<u>٤٨٣ ٣٥٧ ٣٨٤</u>	<u>٤٨٩ ٤١٤ ٢٥٩</u>	

(*) قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية المتخصصة (WATG) لتقدير كافة عناصر التكلفة التقديرية لمشروع الشركة في ضوء التعديلات المتوقعة للمخطط العام للمشروع ، ونظرا للإحداث الاقتصادية التي مرت بها جمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠١١ ، وما صاحبها من قرارات حكومية بسحب أرض المرحلة الثالثة بالمشروع والجاري حاليا اتخاذ الإجراءات القضائية حاليا كما هو مبين تفصيلا بإيضاح ٣-٨ أدناه والذي قد يؤثر على البيانات والمعلومات والافتراضات الفنية المحايدة المرتبطة بتقدير عناصر التكلفة المشار إليها أعلاه ، فمن ثم فقد قامت الشركة في ضوء البيانات المالية والفنية المتوفرة لديها حاليا بأعداد تقديرات مالية لتلك العناصر لاحتساب التكلفة لحين الانتهاء من كافة المعوقات المرتبطة باستكمال تلك الدراسة بالصورة المناسبة بمعرفة بيت الخبرة المشار إليه أعلاه .

(**) تتضمن تكلفة الإعمال المنفذة خلال العام نسبة ٥٠٪ من راتب السيد العضو المنتدب مقابل إشرافه الفنى على الإعمال بموقعة الشركة بمنطقة سهل حشيش بمدينة الغردقة.

١-٧ أراضي المرحلة الأولى:

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضى صحراوية بمركز سهل حشيش السياحى بالبحر الأحمر بعرض تعميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد ادنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأرضي المباعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأرضي المباعة.

- وفي ضوء عملية إعادة الرفع السياحي للمرحلة الأولى في عام ٢٠٠٨ والذي تم بمعرفة خباء الشركة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٥٦٤٨١٧ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣٤٧٤٨٦٢ متر مربع . وقد أدرجت فروق قيمة المساحات التعاقدية تخفيضاً من رصيد دانتو شراء الأرضي في ٣١ مارس ٢٠١٢ .

- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠١٢ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل خباء الشركة مبلغ ١١٥٢٧٤٢ جنية مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٥١,٧٧٣ جنية مصرى .

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية (وزارة السياحة) ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحى للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع.

- في ضوء عملية إعادة الرفع السياحي للمرحلة الثانية في عام ٢٠٠٨ والمشار إليه في (١-٧) فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٧٠٣٢٨٦٧ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٦٥٤٢٩٢٢ متر مربع ، وقد أدرجت فروق قيمة المساحات ضمن رصيد دانتو شراء الأرضي في ٣١ مارس ٢٠١٢ .

- بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠١٢ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة المعدة من قبل خباء الشركة مبلغ ٣٩٢٦٠٧٧٠١ جنية مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦٠ جنية مصرى. هذا وعند قيام الشركة ببيع قطعة من أرض المشروع يستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد ادنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة ، ويسرى قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمشار إليه في الإيضاح (١-٧) على أراضي المرحلة الثانية من المشروع.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤ .

- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لافتاتها بخطاب يفيد أحقيتها الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفي الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافي الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه ، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١,٤٠ دولار للمتر المربع.

- وطبقاً للرفع السياحي المعد بمعرفة خباء تم الاستئنان بهم عن طريق الشركة خلال عام ٢٠٠٨ فإن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٨٣١٢٢٩٦ متر مربع.

- وطبقاً للحصر السياحي المعد بمعرفة الشركة الموضح عاليه فإن تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) تبلغ ٨١٩٤١١٤٢ دولار أمريكي معادل لـ٤٥٠٧٤٠ جنية مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ .

مرحلة ثالثة وقد بلغ المدّد منها ٣٥٩ ٥٦٧ دولار أمريكي حتى ٣١ مارس ٢٠١٢ ويبلغ باقي قيمة المستحق للهيئة في ضوء الحصر المبين عاليه مبلغ وقدره ٢١٠ ٠١٧ ٠٦١ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٨١٩ ٨٥١ ٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن داتتو شراء اراضي . مع العلم بأنه لم يتم إبرام تعاقد تخصيص أرض المرحلة الثالثة.

هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير ارض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتلطيم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تنتهي رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الاداري الخاص بسحب ارض المرحلة الثالثة الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الاداري (الدائرة السابعة – استثمار) في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد تحدّد لها جلسة ٢٧ سبتمبر ٢٠١١ وقُيدت الدعوى تحت رقم ٥٥١٥٨٦٥ ق ، وتحديد أول جلسة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ للنظر بالدعوى وبحلقة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني ، ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن بالإضافة إلى ما سبق تبحث الشركة حالياً اللجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة والهيئة العامة للتنمية السياحية ، هذا ويرى السيد المستشار القانوني للشركة إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .

٤-٧ تكاليف أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

- في إطار قيام الشركة بتنفيذ مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢،٥٨٣ مليون متر مربع بالمرحلة الثانية فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويقه وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام وذلك طبقاً للشروط التالية :
 - تمنح الشركة المصرية المنتجعات السياحية (المالك) شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة حق إيجار قطعتي أرض المشروع (٣٨،٣٧) بمبلغ رمزي يبلغ ١٠٠ دولار فقط سنوياً طوال مدة العقد ضماناً لحقوق المطور من هذا العقد .
 - يقوم المطور بتنفيذ كافة أعمال التسويق المنوط به عن طريق موظفيه على أن يتحمل تكاليفها المالك وذلك في حدود ٣% من موازنة المبيعات المعتمدة كما يحصل المطور أتعابه كالتالي :

أولاً : عمولة البيع

- مع مراعاة ما ورد بينود التعاقد (من ٦/١٤ حتى ٦/١٤) فإن للمطور نسبة ٦% من كافة المبيعات المحققة تستحق على أساس العقود الموقعة وبعد سداد نسبة الدفعة المقدمة والحصول على باقي قيمة البيع بشيكات أو أى وسيلة سداد مضمونة أخرى من المالك .
- يستثنى من شرط نسبة ٦% الوحدات المتبقية من المشروع والتي سيتم بيعها إلى المالك نفسه أو أحد مساهميه أو شركاته التابعة أو الشقيقة على الأزيد عن عدد ٥٠ وحدة فقط .
- في حال الاحتياج إلى الاستعانة بخبراء من خارج شركة المطور اتفق الطرفان على تحمل تكاليف عمولة البيع لهم كالتالي :

حتى نسبة ٢% يتحملها المطور ، ما زاد عن ٢% حتى ٤% يتحمل المطور ٢% والمالك يتحملباقي ، ما زاد عن ٤% يتحمل المالك نسبة ٢% والباقي يتحمله المطور على أن يكون في جميع الحالات لا تزيد نسبة العمولة التي يتحملها المالك عن ٨% من إجمالي المبيعات شاملة عمولة المطور نفسه . هذا وقد بلغ قيمة العمولة المستحقة عن إجمالي قيمة العقود البرمجة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٢ مبلغ وقدره ٧٨٩ ٤٤٣ جنيه مصرى . وبلغ قيمة الرصيد الغير مسدد منها في ذلك التاريخ والمدرج ضمن بند المصاروفات المستحقة بمبلغ ٢٢٩ ٧٩٥ جنيه مصرى

ثانياً : حافز الإدارة

- بالإضافة إلى عمولة البيع المبينة عاليه ينافي المطور حافز تطوير وإدارة المشروع تبلغ ١٥% من ربح المشروع قبل الضريبة تحتسب طبقاً للأسس المتفق عليها بالتعاقد وبعد استقطاع من إيرادات المشروع تكاليف اعتبارية للمتر المربع الواحد تبلغ ٢٤ دولار أمريكي للمتر المربع من المشروع وتحسب النسبة في حال زيادة ربح المشروع قبل الضريبة على ١٠ ملايين دولار أمريكي للسنة الأولى على أن يزيد صافي الربح قبل الضريبة المتخذ أساساً للتحاسب بنسبة ٣% مرکبة سنوياً .

٨ - عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل عملاء وأوراق القبض والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلي:

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	عملاء - أراضي (*)
٣٤١٨٤٩٠١٧	٣٤٤٤١٠٦٠٨	عملاء وأوراق قبض مشروع صواري (**)
٤٧٥١١٦٧٨	٥٦٩٦٧٤٧٨	عملاء - خدمات
٩٢٥٦٦٦٩	١٠٩١٩٣٨٢	عملاء - إيجارات محلات
-	٣٤٤٨	
<u>٣٩٨٦١٧٣٦٤</u>	<u>٤١٢٣٠٩١٦</u>	
(٣١٤٠٤٦٥)	(٢١٨٧٠٨٦)	<u>يخصم: القوائد المؤجلة</u>
(١١٢٦٤٦٥٣)	(١٢٧٠٠٨٠١)	<u>يخصم: الانخفاض في رصيد العملاء</u>
<u>٣٨٤٢١٢٢٤٦</u>	<u>٣٩٧٤١٣٠٢٩</u>	

- لاغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣١ مارس ٢٠١٢ كالتالي :

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	عملاء وأوراق قبض - أصول طويلة الأجل
٦٨١٦٢١٠٣	٥١٦١٣٠٢٤	عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة
٣١٦٠٥٠١٤٣	٣٤٥٨٠٠٠٥	
<u>٣٨٤٢١٢٢٤٦</u>	<u>٣٩٧٤١٣٠٢٩</u>	

(*) يبلغ رصيد أوراق قبض المستلمة مقابل رصيد العملاء - أراضي مبلغ ٢٣١٥٦٠٩٧ جنية مصرى في ٣١ مارس ٢٠١٢ ، يتم خصمها من رصيد العملاء لدى التحصيل .

(**) تتضمن أرصدة العملاء وأوراق قبض مشروع صواري مبلغ ٩٣٣٩٥٢٩٥٣ جنية مصرى تتمثل في قيمة أوراق القبض المستلمة من العملاء المتعاقدين لشراء وحدات المشروع حتى ٣١ مارس ٢٠١٢ .

٩ - مديونون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى

يتمثل بند مديونون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلي:

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	تأمينات خطابات الضمان
٥٠٠٠	٥٠٠٠	عهد نقدية وسلف
١٠٦٥٦	١٠٦٥١٤	مصاريفات مدفوعة مقدماً
٧٩٣٨٣٩	٨٦٤٠٣٧	تأمينات لدى الغير
٢٧٥٣٣٠	٣٤٦٧٨٦	فوائد مستحقة
١٠٠٤٤٨٢	١٣١٤٥١٢	مدينيو مقاولون وموردون
--	٩٤٠٤	مديونون متتنوعون
٨٦٨٥٦٢	٧٣٧٥٩١	ضريبة مخصوصة من المنبع -أو عية مستقلة (الون الخزانة)
٢٧٦٥٠٤٢	٣٤٢٧٨٤٨	ضرائب خصم من المنبع - مدينة
٢٦٢٩٥٧	٢٩٧٠١٨	ضريبة دخل مسددة عن مبيعات تم ردتها (*)
٧٠٧٨٦٦٤	٧٠٧٨٦٦٤	
<u>١٣١٩٥٣٢</u>	<u>١٤٢٣٢٣٧٤</u>	<u>الانخفاض في قيمة المديونون</u>
<u>(٦٧٦٧٨)</u>	<u>(٦٧٦٧٨)</u>	
<u>١٣٠٤١٨٥٤</u>	<u>١٤١٦٤٦٩٦</u>	

(*) يتمثل رصيد مصلحة الضرائب على الدخل المدين بمبلغ ٧٠٧٨٦٦٤٧ جنية مصرى في قيمة الفروق الناشئة لصلاح الشركة عن عملية الفحص الضريبي عن السنوات المالية ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ من واقع الإقرارات المعدهلة عن تلك السنوات والمعتمدة من المأمورية من واقع نماذج الفحص الضريبي لها، هذا وسيتم تسوية تلك المديونية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية .

١٠- النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلي:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٥٧٤٤٨	١٦٤١٨٤	نقدية بالصندوق
٢٨٤٠٢٠٢٧	٢٥٨٦٣٧٧٦	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى
١٢٢٤٣١٢٥	٩٣٣٧٨٧٦	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٨٨٥١١	٦٣٧٢٠	بنوك - حسابات جارية - يورو
٥٥١٦٥٨٠	٣٣٨٩٨٧٦	بنوك - ودائع - جنيه مصرى
٥٤١٤٤٠٠٠	٥٤٢٣٤٠٠٠	بنوك - ودائع - دولار أمريكي
<u>١٠٠٥٥١٦٩١</u>	<u>٩٣٠٥٣٤٣٢</u>	<u>الرصيد</u>

١١- استثمارات في أدون الخزانة

تتمثل الاستثمارات في أدون الخزانة الظاهر بالميزانية المجمعة بمبلغ قدره ٩٤٦٤٦٨٢١ جنية مصرى في قيمة شراء أدون خزانة لصالح الشركة عن طريق البنك العربي الأفريقي الدولي وبنك مصر ايران بقيمة اسمية تبلغ ٩٩,٤٥٠ مليون جنية تستحق خلال فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر.

١٢- مخصص المطالبات

<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	<u>المستخدم خلال الفترة</u>	<u>مخصص انتفى الغرض منه</u>	<u>المكون خلال الفترة</u>	<u>رصيد ٢٠١٢/١/١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٨٩٦٥٤٣٨	--	--	٢٢٤٤٣٨	٨٧٤١٠٠٠	مخصص مطالبات عمالء متوقعة
٢٤٣٣٣٥٦	--	--	٦٨٣٣٥٦	١٧٥٠٠٠	مخصص المطالبات الأخرى
<u>١١٣٩٨٧٩٤</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	<u>٩٠٧٧٩٤</u>	<u>١٠٤٩١٠٠٠</u>	<u>الاجمالي</u>

١٣- دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل بند دفعات مقدمة من عملاء الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ في الآتي:-

جنيه مصرى

ا- قامت الشركة بالحصول على دفعات حجز من بعض العملاء تحت حساب ٣٧٤٤٣٩٨٧ شراء أراضي و كذا وحدات بمشروع صواري بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش بلغ رصيدها في ٣١ مارس ٢٠١٢ مبلغ ٢٠١٢ جنية مصرى هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع أحد عملاء الأراضي بالشركة مع رد دفعه التعاقد المسددة منه بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ٥ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٠٠ ٣٤٨ جنية مصرى نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقد تم أحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٧ يونيو ٢٠١٢ ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى .

ب- دفعات مقدمة من عملاء إيجارات شركة سهل حشيش (الشركة التابعة) .

٧٢٤٩٠٩

٣٨١٦٨٨٩٦

٤- دائنون متتنوعون وارصدة دائنة أخرى

يتمثل البدل الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلى:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠ ١٦٠ ٧٤٧	١٠ ١٦٠ ٧٤٧	دائنون متتنوعون
٢ ٤٨٨ ٢٣١	٢ ٢٢٢ ١٦١	مقاولين ضمان أعمال
٩ ٢٠٢ ٤٠٩	٧ ٠٣٨ ٧٤٢	مقاولين ووردين
١ ٨١٦ ٥٧٤	١ ٨١١ ٢٣٤	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١٢٧ ٧١٥	١٠٣ ٩٣٠	هيئة التأمينات الاجتماعية
٣ ٣٦١ ٣٠٧	٢ ٥١٨ ٨١٢	مصروفات مستحقة
٩ ٧٤٤ ٢٨٧	١٠ ٧٢٥ ٤٧٧	المستحق لجهات سيادية
٣ ٨٠٩ ٦٣٦	٤ ٤٦٨ ٩٠١	تأمينات صيانة (*)
١ ٢٠٤ ٤٢٢	١ ٤٧١ ١٢٨	تأمينات من الغير (محلات)
٣٩٣ ٤٩٩	٣٩٣ ٤٩٩	دائنون توزيعات
٤٣ ٨٧٢ ٨١٠	٥٤ ٤٠٤ ٣٥٧	إيرادات مؤجلة (*)
٨٦ ١٨١ ٦٣٧	٩٥ ٣١٨ ٩٨٨	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٥٣ ٩٢٥ ٧٥٦ جنيه قيمة ثمن البناء والتشطيب المحدد مقدماً من عمالء مشروع صواري والتي سيتم الاعتراف بها لدى تنفيذ هيكل البناء وأعمال التشطيب للوحدات طبقاً للتعاقدات مع العمالء . كما يتضمن رصيد تأمينات الصيانة المبين عليه مبلغ ٣٣٧١ ٧٥٥ جنيه مصرى الخاصة بمساهمة صندوق الصيانة وإدارة المنتجع المحصلة من عمالء مشروع صواري .

٥- مستحقات لهيئة التنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات لهيئة التنمية السياحية الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ فيما يلى:-

١/١٥ مستحقات لهيئة التنمية السياحية - تستحق خلال عام

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	١٤ ٥٦٢ ٧٧٥	- التزامات مستحقة لهيئة التنمية السياحية عن بيع أراضي المشروع
١٤ ٣٤٦ ٥٧٦	١٤ ٥٦٢ ٧٧٥	

٢/١٥ مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل

وتتوب مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية إلى قصيرة وطويلة الأجل تبعاً لسداد العملاء لأقساط بيع تلك الأراضي وعليه يبلغ بند مستحقات هيئة التنمية السياحية (طويلة الأجل) والظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ كالتالي:

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣٩٨ ٨٥٥	١١٧ ٦٣	مستحقات لهيئة التنمية السياحية - طولية الأجل

٦- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (فقط سبعمائة مليون جنيه مصرى) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصرى هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الإسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى من توزيعات الأرباح التي قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٣ وبذلك أصبح المحدد من قيمة السهم ٦ جنيه مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوقف أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصرى إلى عشرة (١٠) جنيه مصرى ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١١/٥/٢٠٠٦ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٤/٥/٢٠٠٦ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى يمثل ٢٦٢٥٠٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥ . وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٨.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (إثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى يمثل ٤٣٧٥٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان وإثنان وستون مليون خمسماة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علامة الإصدار ٠,٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر ايران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى . وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الارباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية لسنة شهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى ولتصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجاري في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الارباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية لسنة شهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى ولتصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ٥٠ ، ١ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجاري في ٢٩/٧/٢٠٠٨.

فانض بيع أسهم الغزينة

بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٩/٩/٢٠٠٨ فقد قررت الشركة شراء عدد ٢٥ مليون سهم كأسهم خزينة وقد تم تنفيذ الشراء في خلال أكتوبر ٢٠٠٨ بتكلفة قدرها ٦٤٠ ٣٣٣ ٥١ جنيه مصرى.

وطبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ فقد تم توقيع مجلس الإدارة في التصرف في أسهم الخزينة المشترى والمبالغ عددها ٢٥ مليون سهم نظراً لانتهاء فترة الاحتفاظ بذلك الأسهم المسموح به قانوناً ومن ثم فقد تم إعادة طرحها للبيع بأسلوب السوق المفتوح عن طريق أحدى شركات المسيرة في الأوراق المالية بعد أخطار السيد / رئيس هيئة الاستثمار بذلك في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ هذا وقد بلغ قيمة صافي بيع تلك الأسهم خلال الفترة من ٨ أكتوبر ٢٠٠٩ حتى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩ مبلغ وقدره ٦٨١ ٣٨٥ بمتوسط سعر بيع للسهم الواحد ٢,٣١ جنيه/سهم . وقد بلغ قيمة فائض بيع أسهم الخزينة ٦٠٤١ ٠٥٢ جنيه مصرى أدرج ضمن بند الاحتياطي القانوني بحقوق الملكية في قائمة الميزانية.

١٧ - النصيب الأساسي للسهم في (خسارة) الفترة

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في (خسارة) ربح الفترة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:-

<u>٢٠١١/١ من</u>	<u>٢٠١٢/١ من</u>
<u>وحتى</u>	<u>وحتى</u>
<u>٢٠١١/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٤ ١٩٢ ٦٥٢	(٣٥٢٤ ٦٦)
<u>١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	<u>١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠</u>
٠,٠٠٤	(٠,٠٠٣٤)

صافي (خسارة) ربح الفترة

(*) متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة

النصيب الأساسي للسهم في (خسارة) ربح الفترة (جنيه/سهم)

١٨ - إيرادات النشاط

<u>٢٠١١/١ من</u>	<u>٢٠١٢/١ من</u>
<u>وحتى</u>	<u>وحتى</u>
<u>٢٠١١/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣ ٢٠٥ ٧٣٥	٢ ٦٣١ ٤٧٨
--	٣٥ ٨٦٣
<u>٣ ٢٠٥ ٧٣٥</u>	<u>٢ ٦٦٧ ٣٤١</u>

مبيعات مشروع صواري - أراضى

إيراد ليجار وصيانة محلات - الشركة التابعة

إجمالي إيراد النشاط

١٨ - صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة

<u>٢٠١١/١ من</u>	<u>٢٠١٢/١ من</u>
<u>وحتى</u>	<u>وحتى</u>
<u>٢٠١١/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١ ٦٩٤ ٨٦٥	٩٥٣ ٣٨٠
<u>١ ٦٩٤ ٨٦٥</u>	<u>٩٥٣ ٣٨٠</u>

إيراد فوائد مؤجلة مستدعاة

الاجمالي

١٨ - ٣- إيرادات خدمات مؤدلة

<u>٢٠١١/١ من</u>	<u>٢٠١٢/١ من</u>
<u>وحتى</u>	<u>وحتى</u>
<u>٢٠١١/٣/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢ ٣١٩ ٣٤٤	٣ ٥٤٥ ٧٧٧
٢٥٢ ٩٣٦	٣٩٤ ٢٨٨
١٢١ ٦٩٣	٥٠ ٣٢٧
<u>٢ ٦٩٣ ٩٧٣</u>	<u>٣ ٩٩٠ ٣٩٢</u>

إيرادات خدمات توريد مياه ، وكهرباء

إيرادات توريد مياه ري

إيرادات توريد خدمات اتصالات

١٩ - تكلفة المبيعات

<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١١/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u> ١ ٧٤١ ٧٦٥	<u>٢٠١٢/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١٢/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u> ٢ ٢٣٩ ٦٧٤	تكلفة مبيعات مشروع صواري (*)
<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١١/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u> ١ ٧٤١ ٧٦٥	<u>٢٠١٢/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١٢/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u> ٢ ٢٣٩ ٦٧٤	

(*) تتمثل تكلفة مبيعات مشروع صواري في قيمة تكلفة بيع أرض وحدات مشروع صواري بموجب التعاقدات المبرمة مع العملاء وذلك باستخدام التكالفة التقديرية المعدة بمعرفة إدارة الشركة لحين الانتهاء من كافة أعمال تحديد التكالفة التقديرية لتنفيذ المشروع والجاري تنفيذه بواسطة الخبراء التي استعانت بهم الشركة لهذا الغرض.

٢٠ - مصروفات عمومية وإدارية

<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١١/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u> ٣ ٠٦٨ ١٨٢ ٣٨٠ ٧٥٠ ١ ٦١٣ ٦٠٤ ١٠ ٨٤٥ ٣٢٤ ٣٥٢ ١٣١ ٧٢٣ ٥٠ ٤٥٢ ١٨٦ ٨٢٠ ٣٤ ٥٠٠ ٥٦٦ ٤٣٢ ٦ ٣٦٧ ٦٦٠	<u>٢٠١٢/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١٢/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u> ٣ ٠٥٥ ٥٦٩ ٣٧٧ ٧٥٠ ١ ٢٢٦ ١٢٣ -- ١٧٩ ٤٥٩ ٧٥ ٣٩٩ ٢٩ ٠٩٧ ٢١٧ ٤٩٢ ٢١ ٠٤٣ ٤٤٦ ٢٨٠ ٥ ٦٢٨ ٢١٢	أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها (*) بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية مصروفات استشارات وأتعاب مهنية أتعاب توظيف إيجارات أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر اشتراكات مصروفات سفر وانتقال مصروفات رسوم نشر وإعلان أخرى الاجمالي

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن العام حيث يتم تحمل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢١ - إيرادات الفوائد الدائنة

تتمثل إيرادات الفوائد الدائنة المدرجة بقائمة الدخل المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ في ما يلي :

<u>٢٠١١/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١١/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u> ٤ ٠٤٥ ٩٠٠ ١ ٤٠٣ ٨٩٩ ٥ ٤٤٩ ٧٩٩	<u>٢٠١٢/١/١ من</u> <u>وحتى</u> <u>٢٠١٢/٣/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u> ٤ ٣١٣ ٩٨٨ ٢ ١٩٨ ٩٠١ ٦ ٥١٢ ٨٨٩	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك إيرادات فوائد تأخير سداد أقساط بيع أراضى

٢٢ - حقوق الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٢ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة بنسبة ٦٢٪، ٣٠٪ على النحو التالي:-

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١١/١/١</u>
<u>٦٥٩٧١١٥٦</u>	<u>٢٠١١/١/١</u>
<u>(١٩٨٣٣٥٥)</u>	<u>نصيب الأقلية في خسائر الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٢</u>
<u>٦٣٩٨٧٨٥١</u>	<u>للشركة التابعة</u> <u>الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٢</u>

٢٢ - الموقف الضريبي

أولاً: الموقف الضريبي للشركة القابضة (المصرية للمنتجعات السياحية) وفقاً لما تم عرضه بالفوانيم المالية المستقلة وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية
فيما يلى الموقف الضريبي للشركة في ٢٠١٢/٣/٣١

١-٢٢ الضريبة على شركات الأموال

تُخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة باعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في ١ يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن ١٩٧٩ ب شأن المجموعات العمرانية الجديدة.

- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة ضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيمة المضافة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقوصة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية .

- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم حالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ١٣٩٨٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير والتي بلغت حوالي ٨٨ ألف جنيه مصرى .

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالإضافة إلى مطالبة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن اقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمته ٤٠٨٩٦٥ جنيه مصرى بالإضافة إلى مطالبة الشركة بـ٦٧٣٦٧٠ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع الغاء تقريرات المأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات .

سنة ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٩

- تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- جارى أعداد الإقرار الضريبي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .

٤-٢٣ ضريبة كسب العمل

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط ويبلغ الضريبة المستحقة والغرامات التأخير بعد خصم التسديدات مبلغ ٩١٤ ٢٣٧ جنيه مصرى طبقاً لنموذج ٩ حجز بتاريخ ٢٠١١/٨/١.
- جارى فحص السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ .

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهرياً ولم يتم فحص تلك السنوات بعد .

٤-٢٤ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ ويبلغ الضريبة المستحقة حوالي ٥١٤ ألف جنيه طبقاً لنموذج (١٥) وتم التظام على النموذج .

٤-٢٥ ضريبة الدعم

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد .

ثانياً: الموقف الضريبي للشركة التابعة (سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠١٢ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية

٥-٢٣ الضريبة على دخل الشركات

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ باصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولاته التفاصيلية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فإن الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من ١ فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٤:

تم الفحص وعمل اللجنة الداخلية، وتم إخطار الشركة (بنموذج ١٩) بالفرق الضريبية المستحقة والتي بلغت ١٠٣ ١٩٠ جنيه مصرى، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨:

تم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء إحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . وتم الفحص وإخطار الشركة (بنموذج ١٩) وقد بلغت الفرق الضريبية المستحقة عن تلك السنوات مبلغ ٢٠ ٢٥١ جنيه مصرى وتم الاعتراض والطعن عليها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١:

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء إحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . وتم سداد الضريبة المستحقة

٦-٢٤ الضريبة على كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧:

تم الفحص وإخطار الشركة (بنموذج ٣٨) بفرق ضريبة مستحقة والتي بلغت ١٦٢ ٢٠٣ جنيه مصرى، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

تم الفحص وإخطار الشركة (بنموذج ٣٨) بفرق ضريبة مستحقة والتي بلغت ٣٣٧ ٢٦١ جنيه مصرى، وتم الاعتراض والطعن عليه.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١:

يتم استقطاع الضرائب من المرتبات المسددة للعاملين، ويتم السداد بانتظام.

٧-٢٣ ضريبة الدمة:

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٧:

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

السنوات من ٢٠٠٨ وحتى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩:

تم الفحص وتم إخطار الشركة بفارق الفحص والتي بلغت ٦٠٩ جنية مصرى وتم الاعتراض والطعن عليها.

السنوات من ٢٠١٠ وحتى ٢١ ديسمبر ٢٠١١:

لم يتم فحصها بعد ويتم سداد الضريبة المستحقة شهرياً وفقاً لأحكام القانون.

٨-٢٣ ضريبة الخصم والإضافة:

تقوم الشركة بتوريذ جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأمورية المختصة في المواعيد القانونية، وتم السداد بانتظام حتى ٣١ مارس ٢٠١٢.

٤-٤ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تنتمي الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القرض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذلك الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموارد والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

١-٤ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على اتمام التبادل بإدارة حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالى قيمتها العادلة.

٢-٤ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية . وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٣١٤ ٩٨٦ ٣٩٢ جنية مصرى ٢٦٥ ٥٩٧ جنية مصرى على التوالي ، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية.

<u>فانض</u>	<u>العملات الأجنبية</u>
٢١٠١٨٠٢٤	الدولار الأمريكي
٨٠٦٥	يورو

وكمما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣) "الترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السادس في تاريخ الميزانية.

٣-٤ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان المنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضى التي تبرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأرضى.

٤-٥ الضريبة على الدخل

١-٢٥ الضريبة على دخل الشركات المساهمة

تتمثل قيمة الضريبة على الدخل في ٣١ مارس ٢٠١٢ الظاهر بقائمة الدخل المجمعة بمبلغ ٦٨١ ٧٤٤ جنية مصرى في قيمة الضريبة على الأوعية المستقلة الممثلة في وعاء عوائد أذون الخزانة والمدرجة ضمن إيرادات الفوائد الدائنة بقائمة الدخل في ٣١ مارس ٢٠١٢.

٤-٢٥ الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها (التزام) أصل
يتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

<u>٢٠١١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٢/٣/٣١</u>	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	الأصول الثابتة والأصول المعنوية
(١١٢٥٦٥٦٨)	(١١٠١٣٢٦٧)	المخصصات
٤٨٦٩٢٦٤	٤٩٨٤٣٢٤	الخسائر المرحلة
٧٧٤٨٧٢٥	٧٤٤٠٧٨١	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام) أصل
١٣٦١٤٢١	١٤١١٨٣٨	

الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل
لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبنود التالية :

- ٢٠١١/١٢/٣١ ٢٠١٢/٣/٣١ - مخصصات
- جنيه مصرى جنيه مصرى
- ٣٧٩٨٦٦ ٥٠٠٢٠٧
- ١٠٥٣٩٨٧٥ ١١٧٥٩٩٤٨
- خسائر مرحلة
- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٤-٦ الاحتياطي القانوني
طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٥٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة .

- ٤-٧ الموقف القانوني**
 - ١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ أبريل ٢٠١٢ تم أحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٧ يونيو ٢٠١٢ ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى .
 - ٢- الرأى القانوني عن الموقف القانوني للشركة المصرية للمنتجعات السياحية ("الشركة المصرية")
بخصوص الدعوى القضائية المرفوعة أمام مجلس الدولة لبطلان عقد تخصيص وشراء منتجع سهل حشيش من الهيئة العامة للتنمية السياحية:
أولاً - الواقع:
 بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠ أقام المدعي الدعوى رقم ٣٥١٦ لسنة ٦٥ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من السادة / رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة ورئيس مجلس ادارة هيئة التنمية السياحية وطلب فيها (١) وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرار المدعي عليهم فيما تضمنه من تخصيص والتعاقد على بيع ٤١ مليون متر مربع من أرض سهل حشيش إلى شركة المنتجعات السياحية مع تنفيذ الحكم بمسودته دون إعلان و (٢) وفي الموضوع بالباء وبطلان العقد المذكور لمخالفته للقانون مع ما يتترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات والأتعاب، ولم يحدد لهذه الدعوى جلسة أمام محكمة القضاء الإداري حتى الآن.
 - استند المدعي في دعواه إلى أن الهيئة العامة للتنمية السياحية ("الهيئة") قد خصصت أرض سهل حشيش بالأمر المباشر وبالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ("قانون المناقصات والمزايدات القائم") باعتباره القانون الساري وقت التعاقد وكذلك القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية باعتباره ينظم شروطاً موضوعية للتصرف في أراضي محددة خالفتها الهيئة.

- كما استند المدعى في دعواه إلى أن الهيئة لم تتبغ المصلحة العامة في توقيع عقد سهل حشيش حيث أنها لم تتبع قواعد التنافسية وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات القديم وباعت أرض سهل حشيش بثمن بخس للشركة المصرية وإن الأخيرة لم تدفع سوى ربع ثمن الأرض وإن كل ما تم إنجازه على هذه الأرض هو أربعة فنادق ، كما استند أيضاً في دعواه إلى إن الأرض لم يتم تتميّتها منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن.

- كما هو مبين عاليه فإن المدعى يطعن على عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تتميّتها سياحياً والمبرم بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٥ بين الهيئة والشركة المصرية تحت التأسيس والمتافق على بده سريان التزامات الشركة المصرية فيه من تاريخ نفاذ هذا العقد بداية من ١٩٩٧/٣/١٩ وفقاً للملحق التكميلي للعقد والمورخ في ٢٠٠١/١٢/٣١ ("الملحق التكميلي").

- هذا وقد قررت الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية والأسانيد المؤيدة لموقف الشركة وقد تم إعداد الدفع اللازمية التي تؤيد موقف الشركة .

- وقد تدخلت الشركة المصرية في جلسة للدفاع عن صحة العقد المبرم مع هيئة التنمية السياحية فضلاً عن قيامها بتقديم طلب إلى هيئة مفوضى الدولة لتحضير الدعوى نظراً لوجود مستندات ومذكرة يلزم تقديمها إلى مفوضى الدولة قبل إيداعه لقريره ، وقد تم تقديم مستندات ثبتت قيام الشركة باعمال التنمية المتكاملة لمشروع سهل حشيش كما تم تقديم استشارة قانونية إلى كافة مساهمي الشركة بضرورة التدخل في الدعوى .

- قامت المحكمة بتأجيل القضية إلى جلسة ١٢ سبتمبر ٢٠١١ لورود التقرير و قد قامت هيئة المفوضين بتحديد جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ لإدخال خصوم جدد و لذلك فإن القضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين وتم تحديد جلسة ٢٦ يناير ٢٠١٢ لاستكمال المستندات. و في هذه الجلسة الأخيرة قررت هيئة المفوضين تأجيل الدعوى إلى جلسة ٥ أبريل ٢٠١٢ لاستكمال باقي المستندات و لإلزام الهيئة العامة للتنمية السياحية بتقديم قرار سحب المرحلة الثالثة و الزمت المحكمة المدعى بإعلان هذا القرار إلى الهيئة نظراً لتغيير مماثلها عن حضور الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٢ لاستكمال باقي مستندات الدعوى و ما تزال الدعوى منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ومن رأى المستشار القانوني إنه من غير الممكن التبؤ بما سينتهي إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة في هذا النزاع و كذلك الرأي الذي ستتحكم به المحكمة.

٣ قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة في ١١ إبريل ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة الشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) وبالبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، وقد قامت الشركة بتقديم نظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والذي لم تلتقي رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة السابعة - استئناف) في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد تحدّد لها جلسة ٢٧ سبتمبر ٢٠١١ وقيدت الدعوى تحت رقم ٥٥١٥٨ / ٦٥ ق وتحديد أول جلسة بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ للنظر بالدعوى وبجلسة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني، هذا ولم يتم إعداد التقرير حتى الآن . بالإضافة إلى حفظ الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، فإن الشركة المصرية في سبيلها الآن إلى اللجوء إلى المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بين الشركة المصرية و الهيئة ، هذا ويرى السيد المستشار القانوني للشركة إنه من السابق لأوانه التوقع بنتائج تلك الإجراءات في هذه المرحلة المبكرة للنزاع .

٤ توجد دعوى تحكيم من عميل أراضي بشأن عقد المبرمة مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالعرض الوارد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وقد تأجلت الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢٠١٢/٦/٧ . وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التبؤ بما سينتهي إليه هيئة التحكيم من حكم.

أرقام المقارنة - ٢٨

تم تعديل صافي الربح المجمع لفترة المقارنة من ٢٦٩ ٧٥٣ ٣ جنيه مصرى إلى ٤٠١ ١٢٦١ ١ جنيه نتيجة تعديل التكالفة التقديرية لمشروع صواري والتي تمت خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ ، كذلك فى ضوء قرار الشركة الذى تم اتخاذه خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١ بإعفاء السادة مستثمري مشروع الشركة بسهولة حشيش من أتعاب خدمة إدارة المنتجع عن عام ٢٠١١ نظراً للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال عام ٢٠١١ وتأثيرها على قطاع السياحة بالأخص . وفيما يلى أثر تلك التعديلات على قائمة التدفقات النقدية :

<u>القيمة المعدلة</u>	<u>القيمة قبل التعديل</u>	<u>البند</u>
١١٦٤ ٢٧٧	٣ ٦٥٦ ١٤٥	- صافي الربح قبل الضريبة
(١٦ ٤٦١ ٥٠٩)	(٢١ ٢٠٣ ٩٧٩)	- العملاء وأوراق القبض
(١٢ ٢٦١ ١١٤)	(٨ ٤٢٧ ١٤٧)	- أعمال تحت التنفيذ
(٣ ٢٣٧ ٢٤٩)	(٤ ٨٢٠ ٦١٤)	- التغير في التكالفة التقديرية لتنمية أراضي مباعة